رسالة مشتركة مفتوحة

من منظمة يزدا والمؤسسة الإيزيدية الحرة إلى الحكومة العراقية، الولايات المتحدة، الدول الأوروبية، والأمم المتحدة

حول المخاطر المتعلقة بالمساءلة، والأمن، والعدالة الناتجة عن نقل محتجزي تنظيم داعش من سوريا إلى العراق.

23 كانون الثاني/يناير 2026

نحن، المنظمات الموقِّعة أدناه، نعبر عن بالغ قلقنا إزاء نقل محتجزي تنظيم داعش من شمال شرق سوريا إلى العراق، في وقت تشهد فيه المنطقة حالة من عدم الاستقرار المتصاعد. ووفقًا للمعلومات المتاحة ، فقد تم بالفعل نقل 150 محتجزًا من عناصر داعش، فيما تُشير التقارير إلى وجود خطط قد تشمل نقل ما يصل إلى 7,000 سجين من داعش، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وإذ نُقرّ بتعقيد التحديات الأمنية التي يواجهها العراق وشركاؤه، إلا أن عمليات النقل على نطاق واسع، التي تُنفَّذ دون إطار مساءلة دولي معتمد، تُشكّل تهديدًا مباشرًا لجهود العدالة، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار طويل الأمد.

تتم عمليات النقل هذه في ظل استمرار هجمات قوات الحكومة السورية والجماعات المسلحة التابعة لها ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي كانت تحتجز أسرى تنظيم داعش لعدة سنوات، و تؤثر هذه الهجمات على مراكز الاحتجاز ومخيمات النزوح. ويشمل ذلك مخيم الهول، الذي يؤوي عشرات الآلاف من الأفراد المشتبه بارتباطهم بداعش، ويُعدّ مكانًا هشًّا يواجه فيه السكان مخاطر كبيرة تتعلق بالحماية والتطرّف.

وفي هذا السياق، يثير نقل أعداد كبيرة من محتجزي داعش مخاوف مشروعة تتعلق بالسلامة والرقابة وقدرة العراق—من دون دعم دولي مستدام—على إدارة الزيادة الكبيرة في أعداد السجناء مع ضمان مساءلة فعّالة. وعليه، نؤكد الحاجة الملحّة إلى الشفافية الكاملة والتنسيق والانخراط الدولي طوال هذه العملية، بما في ذلك توفير دعم مستدام لقوات سوريا الديمقراطية، التي لعبت دورًا حاسمًا لأكثر من عقد في حماية المدنيين وتأمين مراكز الاحتجاز ومنع عودة داعش، نيابةً عن المجتمع الدولي.

لقد تأسست منظماتنا استجابةً مباشرة للإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المجتمع الإيزيدي، ولاستهدافه المنهجي لكل من عارض أو لم يمتثل لأيديولوجيته المتطرفة. وعلى مدى أكثر من عقد، وبالعمل جنبًا إلى جنب مع ناجين وناجيات من المجتمعات الإيزيدية والمسيحية والتركمان الشيعة والشبك وغيرها من المجتمعات المتضررة، لقد طالبنا باستمرار بتحقيق مساءلة شاملة وفعّالة تعكس النطاق الكامل وخطورة جرائم داعش.

لكن للأسف، ظلت جهود المساءلة محدودة الى الأن. ففي العراق، جرى في الغالب مقاضاة عناصر داعش بموجب تهم تتعلق بالإرهاب، ما ترك الجرائم الأساسية—مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والعنف الجنسي والقتل والتعذيب والاستعباد والتلقين القسري والتهجير القسري—خارج نطاق المعالجة القضائية. وقد حال هذا النهج دون إنشاء سجل قضائي موثوق لجرائم داعش المرتكبة بحق جميع المجتمعات المتضررة، كما أدى هذا إلى إقصاء الناجين عن المشاركة الفاعلة في مسارات العدالة.

إن المساءلة عن جرائم داعش ليست التزامًا قانونيًا فحسب، بل تشكّل أساسًا ضروريًا للمصالحة والسلام المستدام. فمقاضاة عناصر داعش على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يُعدّ أمرًا أساسيًا لكشف الطابع المنهجي لعنف التنظيم عبر مجتمعات مختلفة، والتصدي للإنكار وتشويه التاريخ، وضمان محاسبة الأفراد الجناة دون تحميل المجتمعات

المسؤولية. ومن شأن مسارات العدالة الموثوقة أن تُسهم في تقليص المظالم ، ومنع اللوم الجماعي، وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة، ودعم الاستقرار طويل الأمد، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

بينما نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الراهنة، لا سيما تصاعد السلوكيات المتطرفة والهجمات المستهدفة ضد الأقليات العرقية والدينية، فإننا نرى أيضًا أن هذه اللحظة تمثل فرصة مهمة للعراق لتعزيز محاسبة الجناة وضمان عدم الإفلات من العقاب. فقد اتخذ العراق خطوات فعّالة نحو الاعتراف والمساءلة عن جرائم داعش، بما في ذلك اعتماد إطار رائد لجبر الضرر من خلال **قانون الناجيات الإيزيديات**، واستمرار الجهود لفتح المقابر الجماعية والكشف عن رفات ضحايا داعش في مختلف أنحاء البلاد. وتُسهم هذه العمليات في كشف أدلة حاسمة على الفظائع المرتكبة بحق مجتمعات متعددة، وتُبرز الحاجة الملحّة إلى ملاحقات قضائية تعكس النطاق الكامل لهذه الجرائم. ومن دون مسارات قضائية موازية تُحمِّل الجناة مسؤولية فردية، قد تظل هذه الجهود غير مكتملة ولا ترقى إلى تطلعات الناجين للعدالة والحقيقة.

إن انتخاب العراق مؤخرًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2026-2028، وخطة العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان، يوفّران إطارًا إضافيًا لتعزيز التعاون الدولي في مجال المساءلة. ومع الدعم الدولي المنسق، يمكن للعراق تحويل هذه الجهود إلى عملية عدالة شاملة تكشف الحقيقة بشأن جرائم تنظيم داعش ضد جميع المجتمعات المتضررة، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتُسهم في تحقيق سلام دائم ومنع تكرار هذه الجرائم.

ورغم مرور الوقت، يواصل الناجون التعبير عن مطلب واضح وثابت بتحقيق العدالة. ففي استطلاع حديث أجرته منظمة يزدا شمل 601 ناجٍ/ناجية، شدّد أكثر من 98% على أهمية مقاضاة عناصر داعش على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، فيما رفض 95% أي شكل من أشكال العفو. وتعكس هذه الآراء ليس فقط الرغبة في المساءلة، بل أيضًا السعي إلى الحقيقة والاعتراف ومستقبلٍ خالٍ من التكرار.

وبناءً على ما سبق، ندعو باحترام إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

إلى الحكومة العراقية

- **ضمان الشفافية الكاملة والرقابة الفاعلة على أي عملية نقل لمحتجزي تنظيم داعش من سوريا إلى العراق**، بما في ذلك الإفصاح العلني عن عدد المحتجزين وجنسياتهم، وتطبيق كافة الضمانات القانونية اللازمة، بالتنسيق مع الشركاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة.
- **اعتماد وتنفيذ إجراءات دقيقة للتحقق والتدقيق والتصنيف لجميع المحتجزين الذين يتم نقلهم**، مع الاستعانة بالدعم الفني الدولي عند الحاجة، لتقييم المسؤولية الجنائية الفردية، وتمييز مستويات التورط، وتحديد المشتبه بهم المسؤولين عن الجرائم الدولية الأساسية، وضمان أولوية ملاحقة الأكثر مسؤولية منهم قضائيًا.
- ضمان عدم منح أي شكل من أشكال العفو أو الإفراج المبكر للأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وإعادة التأكيد علنًا على التزام العراق التام بالمساءلة وفق القانون الدولي وتطلعات الناجين.
- **اعتماد تشريع شامل يُدرج الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب** ضمن القانون الوطني، لضمان محاكمة جرائم تنظيم داعش بكامل نطاقها، ولضمان أن تساهم الإجراءات القضائية في كشف الحقيقة، وتعزيز المصالحة، وترسيخ التماسك الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي إحالة مشروع القانون القائم، الذي أعدته لجنة القانون الدولي الإنساني المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، إلى مجلس النواب رسميًا لمناقشته واعتماده كأولوية قصوى.

- **وبالتوازي مع الجهود الوطنية، ينبغي استكشاف مسارات مساءلة دولية مكمِّلة، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية**. وقد يشمل ذلك تقديم إعلان بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي لقبول اختصاص المحكمة، وإحالة ما لا يقل عن أحد القيادات الرفيعة في تنظيم داعش إلى الملاحقة القضائية ، بما يوفّر منصة قضائية دولية تسلّط الضوء عالميًا على جرائم داعش، وتعزّز سيادة القانون، وتُسهم في مكافحة التطرّف عبر كشف فظائع التنظيم وإدانتها علنًا.

إلى الدول

- **تقديم دعم مستمر لقوات سوريا الديمقراطية والسلطات المدنية المعنية بحماية مراكز احتجاز تنظيم داعش ومخيمات النزوح في شمال شرق سوريا**، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين ومنع أي إجراءات قد تهدد استقرار هذه المراكز، أو تؤدي إلى عمليات فرار، أو تسهم في تجدد نشاط تنظيم داعش أو الجماعات المتطرفة.
- **تقديم دعم مستمر وموثوق ومنسّق للعراق على الأصعدة القانونية والفنية والمالية والسياسية**، بما في ذلك دعم إصلاح القضاء، وتعزيز وحدات متخصصة بجرائم الحرب، وتقوية القدرات الجنائية والتحقيقية، وإدارة مراكز الاحتجاز، وحماية الشهود والناجين، لضمان إجراء محاكمات عادلة وفق أعلى المعايير الدولية.
- **تعزيز ودعم آليات الشفافية والمساءلة المتعلقة بعمليات نقل المحتجزين**، بما في ذلك ترتيبات الرقابة وآليات تبادل المعلومات، مع الاستمرار في تقديم الدعم للشركاء المسؤولين عن تأمين مرافق الاحتجاز وحماية المدنيين من تهديدات تنظيم داعش والجماعات المتطرفة.
- **إعادة مواطنيها المحتجزين في سوريا أو العراق دون تأخير**، والتحقيق معهم ومقاضاتهم على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وكافة الجرائم ذات الصلة، أو متابعة القضايا بنشاط بموجب الولاية القضائية العالمية، بما يضمن تقاسم المسؤولية عن المساءلة ويخفف الضغط عن أنظمة الاحتجاز والقضاء العراقية.

إلى الأمم المتحدة

- **دعم عمليات نقل المحتجزين بطريقة شفافة، منسقة، وملتزمة بحقوق الإنسان**، بما في ذلك تسهيل تبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني، وممارسة الإشراف الدولي عند الاقتضاء، لضمان أن تُسهم عمليات النقل في تعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.
- **ضمان وصول فوري وشفاف ومتمحور حول الناجين والناجيات إلى الأدلة التي جمعها فريق الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم تنظيم داعش (يونيتاد)**، لتمكين المحاكم الوطنية والدولية من متابعة المساءلة بفعالية، وإنشاء سجل تاريخي شامل لجرائم التنظيم.
- **تعزيز التنسيق بين الهيئات الأممية المعنية** لدعم العراق في إدارة الأبعاد القانونية والأمنية وحقوق الإنسان الناتجة عن نقل المحتجزين، مع التركيز على منع تكرار الانتهاكات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان حماية المجتمعات المتضررة.

نؤكد التزامنا بالعمل االبنّاء مع جميع الجهات المعنية. ومن دون عمل منسّق وشفاف ومتمحور حول الناجين والناجيات، فإن نقل محتجزي داعش يُنذر بتكرار إخفاقات سابقة وتقويض آفاق العدالة والمصالحة والسلام. وعليه، نحثّ جميع الأطراف المعنية على التحرك جماعيًا وبحزم لضمان تحقيق المساءلة عن جرائم داعش بحق جميع المجتمعات المتضررة.

يزدا المؤسسة الأيزيدية الحرة

##

للاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل عبر : info@yazda.org

حول يزدا:

تأسست منظمة *يزدا* عام 2014 استجابةً للإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ضد الإيزيديين وغيرهم من الأقليات في العراق. تدير المنظمة مجموعة من المشاريع الإنسانية والعدلية والدعوية والتنموية، جميعها مصممة ومطبقة مع وضع المجتمع والناجين والناجيات في صميمها.

منذ إنشائها، عملت *يزدا* مع شركاء محليين ودوليين لتقديم خدمات إنسانية وعدلية ودعوية لدعم الأقليات المتضررة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية.

تعمل المنظمة في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، وتمتلك مكاتب رئيسية في دهوك بإقليم كردستان العراق، وفرعًا في سنجار بمحافظة نينوى.

تسجل *يزدا* كمنظمة غير ربحية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعراق وإقليم كردستان العراق. وعلى مدار السنوات الثماني الماضية، توسعت لتوظف نحو 80 موظفًا في المتوسط، وتلقت دعمًا من العديد من المانحين من مؤسسات وأفراد، ووفرت خدماتها لعشرات الآلاف من المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر عبر برامجها ومبادراتها.